

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
وكذا تقرير الفحص المحدود

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤

الفهرس

صفحة

| | |
|---|--|
| ٣ | تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة |
| ٤ | قائمة المركز المالى المستقلة |
| ٥ | قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة |
| ٦ | قائمة الدخل الشامل المستقلة |
| ٧ | قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المستقلة |
| ٨ | قائمة التدفقات النقدية المستقلة |
| ٩ | الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة |

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة جيتكس للاستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المستقل المرفق لشركة جيتكس للاستثمارات التجارية والصناعية (شركة مساهمة مصرية - بنظام المنطقة الحرة العامة) في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ وكذا القوائم المالية المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري "القوائم المالية الدورية" وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود، ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

الإستنتاج:

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤، طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.

فقرة لفت انتباه:

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، تبين عدم استكمال إجراءات نقل ملكية الإستثمارات في كل من شركة إف سى تردينج - مركز دى للسلع المتعددة (FC TRADING) وشركة إى بى جارمنتس - البرتغالية (EP Garments) حتى تاريخ هذا التقرير.



تحريراً في ٢٢ يوليو ٢٠٢٤.

شركة جيتكس للاستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي)

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | إيضاح | |
|---------------|-------|---------------------------------|
| ٥.٦٣.٩٣ | (٤) | الأصول: |
| ٥.٦٣.٩٣ | | الأصول غير المتداولة: |
| | | استثمارات في شركات تابعة |
| | | إجمالي الأصول غير المتداولة |
| | | الأصول المتداولة: |
| ١١.٧٦٨.٩٢٦ | (٥) | مستحق من أطراف ذوي علاقة |
| ١٢٥.٠٠٠ | (٦) | مينيون وأرصدة مدينة أخرى |
| ٧٧.١١٣ | (٧) | نقدية بالخبزينة ولدى البنوك |
| ١١.٩٧١.٠٣٩ | | إجمالي الأصول المتداولة |
| ١٧.٠٣٤.١٣٢ | | إجمالي الأصول |
| | | حقوق الملكية والإلتزامات: |
| | | حقوق الملكية: |
| ١٦.٩٢٩.٠٠٠ | (٨) | رأس المال المصدر والمدفوع |
| ٢٤٦.٨٥٢ | | إحتياطي قانوني |
| (٢.٠٢.٩٥٩) | | خسائر مرحلة |
| (٦٨.٦٢١) | | صافي خسارة الفترة |
| ١٦.٩٠٤.٢٧٢ | | صافي حقوق الملكية |
| | | الإلتزامات المتداولة: |
| ١٢٥.٥٠٦ | (٥ب) | مستحق لأطراف ذوي علاقة |
| ٤.٣٥٤ | (٩) | دائون وأرصدة دائنة أخرى |
| ١٢٩.٨٦٠ | | إجمالي الإلتزامات المتداولة |
| ١٧.٠٣٤.١٣٢ | | إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات |

- الإيضاحات المرفقة متممة للتوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

د/ امين أحمد أباطة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو منتدب ثان

أ/ محمد محي الدين
المدير المالي

XUZ

٤ NADBY

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكى)

| الفترة من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | إيضاح | |
|--|-------|------------------------|
| (٧٨ ٤٠٠) | (١٠) | مصرفات إدارية وعمومية |
| ٩ ٧٧٩ | | فروق تقييم عملة |
| (٦٨ ٦٢١) | | صافى خسارة الفترة |
| (٠,٠٠٠١٥) | (١١) | نصيب المسهم فى الخسارة |

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

د/ أمين أحمد أبابطة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو منتخب

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو منتخب ثان

أ/ محمد محي الدين
المدير المالي

XWZ

h N. M. 2024

شركة جينكس للإستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكى)

الفترة من بدء التأسيس
حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤

| | |
|-----------|--|
| (٦٨ ٦٢١) | صافى خسارة الفترة |
| | <u>بنود متطفة بالدخل الشامل الأخر:</u> |
| (٢٠٢ ٩٥٩) | تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) - أثر التغير فى أسعار الصرف |
| (٢٠٢ ٩٥٩) | إجمالى الدخل الشامل الأخر |
| (٢٧١ ٥٨٠) | إجمالى الدخل الشامل عن الفترة |

د/ أمين أحمد أبازة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو منتخب
٢٠٢٤

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو منتخب ثان

أ/ محمد محى الدين
المدير المالى

٢

شركة جيتكس للاستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدرج لاير الأمريكى)

| إجمالي | صافي خسائر الفترة | رأس المال المصدر والمنفروع | احتياطي قانوني | خسائر مرحلة | صافي خسائر الفترة | إجمالي |
|------------|-------------------|----------------------------|----------------|-------------|-------------------|------------|
| ١٧ ١٧٥ ٨٥٢ | - | ٢٤٦ ٨٥٢ | ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ | - | ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ | ١٧ ١٧٥ ٨٥٢ |
| (٦٨ ٦٢١) | (٦٨ ٦٢١) | - | - | - | ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ | (٦٨ ٦٢١) |
| (٢٠٢ ٩٥٩) | - | (٢٠٢ ٩٥٩) | - | - | ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ | (٢٠٢ ٩٥٩) |
| (٢٧١ ٥٨٠) | (٦٨ ٦٢١) | (٢٠٢ ٩٥٩) | - | - | ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ | (٢٧١ ٥٨٠) |
| ١٦ ٩٠٤ ٢٧٢ | (٦٨ ٦٢١) | ٢٤٦ ٨٥٢ | ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ | - | ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ | ١٦ ٩٠٤ ٢٧٢ |

الرصيد في بدء التأسيس (تاريخ الإقسام) في أول يناير ٢٠٢٤ ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠
الخسائر الشامل:
صافي خسارة لفترة
الخسائر الشامل الآخر عن الفترة
إجمالي الخسائر الشامل عن الفترة
الرصيد في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤

أ/ محمد محي الدين

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو مكتب ثان

د/ علاء احمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مكتب

د/ أمين أحمد إيظة
رئيس مجلس الإدارة

٧ NURDASH

XNZ

شركة جينكس للإستثمارات التجارية والصناعية
(شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكى)

| الفترة من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | إيضاح |
|--|---|
| (٦٨ ٦٢١) | التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل : صالى خسارة الفترة |
| (٢٠٢ ٩٥٩) | تسويات: تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) - أثر التغير فى أسعار الصرف |
| (٢٧١ ٥٨٠) | |
| ٣٠٢ ٠٧٤ | التغير فى مستحق من أطراف ذوى علاقة |
| ٥٠٦ | التغير فى مستحق لأطراف ذوى علاقة |
| ٣١ ٠٠٠ | صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل |
| ٣١ ٠٠٠ | صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها |
| ٤٦ ١١٣ | النقدية وما فى حكمها أول الفترة |
| ٧٧ ١١٣ (٧) | النقدية وما فى حكمها آخر الفترة |

- الإيضاحات المرفقة متممة للتوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

د/ أمين أحمد ابليظة
رئيس مجلس الإدارة

د/ علاء أحمد عرفة
نائب رئيس مجلس الإدارة
و عضو منتدب

أ/ محمد أحمد مرسى
عضو منتدب ثان

أ/ محمد محى الدين
المدير المالى

فهرس الإيضاحات

| <u>صفحة</u> | <u>البيان</u> | <u>رقم الإيضاح</u> |
|-------------|--------------------------------|--------------------|
| ١٠ | نشأة الشركة | ١ |
| ١١ | أسس إعداد القوائم المالية | ٢ |
| ١١ | السياسات المحاسبية المتبعة | ٣ |
| ٢٥ | إستثمارات فى شركات تابعة | ٤ |
| ٢٥ | التعاملات مع الأطراف ذوى علاقة | ٥ |
| ٢٥ | مدينون وأرصدة مدينة أخرى | ٦ |
| ٢٥ | تقدية بالخبزينة ولدى البنوك | ٧ |
| ٢٦ | رأس المال المصدر والمدفوع | ٨ |
| ٢٦ | دائنون وأرصدة دائنة أخرى | ٩ |
| ٢٦ | مصروفات إدارية وعمومية | ١٠ |
| ٢٦ | نصيب السهم فى الخسارة | ١١ |
| ٢٦ | الموقف الضريبي | ١٢ |

**الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
(المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي)**

١. نشأة الشركة:

١/١ الكيان القانوني والقوانين المنظمة:

تأسست شركة جيتكس للاستثمارات التجارية والصناعية (شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة) في أول يناير ٢٠٢٤ وتم التأشير بالسجل تجارى تحت رقم (٢٢٣٠٠٧).

- بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣ قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة العرفة للإستثمار والإستشارات (ش.م.م) الموافقة على المقترح المقدم من مجلس إدارة الشركة بشأن تقسيم الشركة وفقاً لأسلوب التقسيم الأفقى بالقيم الدفترية على أساس القوائم المالية للشركة فى ٣١ يناير ٢٠٢٣ المتخذة أساساً للتقسيم إلى شركتين (شركة قاسمة) و(شركة جديدة منقسمة) بحيث تظل شركة العرفة للإستثمارات والاستشارات (الشركة القاسمة) ويخفض رأسمالها المصدر عن طريق تخفيض القيمة الاسمية لأسهمها وكذلك تعديل اسم الشركة ليصبح "كونكريت فاشون جروب للإستثمارات التجارية والصناعية (ش.م.م)" مع الإحتفاظ بنفس أغراضها بينما ينتج فى التقسيم تأسيس شركة جديدة باسم جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية ش.م.م (الشركة المنقسمة) كما وافقت الجمعية العامة غير العادية عن تقرير التقسيم الصادر من قطاع الأداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بصافى حقوق الملكية للشركة القاسمة والشركة المنقسمة بالقيمة الدفترية فى تاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣ المتخذة التقسيم للتقييم حيث حدد صافى حقوق ملكية الشركة قبل التقسيم بمبلغ ١٥٧ ٧٢٢ ٥٠ دولار أمريكى يتم توزيعه بين الشركة القاسمة والشركة المنقسمة كالتالى:

- ١- صافى حقوق ملكية المساهمين بالشركة القاسمة فى ٣١ يناير ٢٠٢٣ بمبلغ ٨٧٠ ٩٨١ ٣٢ دولار أمريكى.
 - ٢- صافى حقوق ملكية المساهمين بالشركة المنقسمة فى ٣١ يناير ٢٠٢٣ بمبلغ ٨٥٢ ١٧٥ ١٧ دولار أمريكى.
- كما وافقت الجمعية العامة غير العادية عن تقسيم الشركة بكافة مقوماتها المادية والمعنوية إلى شركتين:

- شركة كونكريت فاشون جروب للإستثمارات التجارية والصناعية (ش.م.م) (القاسمة)
- شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية (ش.م.م) (الشركة المنقسمة)

مع نقل كافة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات بين الشركتين بناءً على القوائم المالية فى ٣١ يناير ٢٠٢٣، وقد قامت إدارة الشركة بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والإنتهاء من عملية الإنقسام وتم تأسيس شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية (شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة) فى أول يناير ٢٠٢٤ وتم التأشير بالسجل تجارى تحت رقم ٢٢٣٠٠٧.

٢/١ غرض الشركة:

الإستثمارات المالية والإدارية والإستثمار فى رؤوس أموال الشركات الأخرى المصرية والأجنبية والمساهمة فى إعادة هيكلة الشركات وتقديم الدعم الفنى والإدارى لها.

٣/١ مقر الشركة:

مستأجرة من مبنى شركة كونكريت فاشون جروب للإستثمارات التجارية والصناعية - مدينة نصر - القاهرة.

٤/١ السجل التجارى:

رقم القيد بالسجل التجارى ٢٢٣٠٠٧.

٥/١ مدة الشركة:

مدة الشركة ٢٥ عاماً من تاريخ القيد بالسجل التجارى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٤٩.

٦/١ السنة المالية:

تبدأ السنة المالية للشركة إعتباراً من أول فبراير حتى ٣١ يناير من كل عام.

٧/١ إدارة الشركة:

- د/ أمين أحمد أباطة: رئيس مجلس الادارة .
- د/ علاء أحمد عرفة: نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو منتدب.
- أ/ محمد أحمد مرسى: عضو منتدب ثان.

٨/١ القيد ببورصة الأوراق المالية:

- الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

٢. أسس إعداد القوائم المالية:

١/٢ أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار الفترة المالية الا إذا ذكر خلاف ذلك، وإعداد القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة.

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣، والصادر بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣، تم تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة وفقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، حيث تم إستبدال بعض معايير المحاسبة المصرية والمتمثلة في معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة ومعيار رقم ٢٣ - الأصول غير الملموسة ومعيار رقم ٣٤ - الإستثمار العقاري ومعيار رقم ٣٥ - الزراعة ومعيار رقم ٣٦ - التنبؤ عن وتقييم الموارد التعدينية، كما تم إضافة معيار جديد وهو معيار رقم ٥٠ - عقود التأمين والذي حل محل معيار رقم ٣٧ - عقود التأمين، وتسرى تلك المعايير على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ٦ مارس ٢٠٢٣.

٢/٢ يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والإلتزامات التالية التي تم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل فيما يلي:

- المشتقات المالية.
- الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٣/٢ وقد تم عرض الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهما أشمل للمركز المالي المجموع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)

٤/٢ يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المعلن لها في تاريخ المركز المالي وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي ليس لها سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة بإستخدام أحد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية وإسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو الرجوع إلى القيمة الحالية لإدارة مالية مشابهة تقريبا للإدارة المالية التي تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.

٣. السياسات المحاسبية المتبعة:

١/٣ استخدام التقديرات والإفتراضات:

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات، وقد يؤدي عدم اليقين بشأن هذه الافتراضات والتقديرات إلى نتائج تتطلب تعديل جوهري على القيمة المدرجة للأصول أو الإلتزامات التي تأثرت في السنوات المستقبلية.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الإقرار بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي يتم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي يتم فيها التغيير والسنوات المستقبلية.

١/١/٣ استخدام الحكم الشخصي:

المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيم المعروضة بالقوائم المالية المستقلة متضمنة فيما يلي:

- الإقرار بالإيراد:

يتم الإقرار بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- إستثمارات في شركات شقيقة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة:

يتم تحديد ما اذا كان للشركة نفوذ مؤثر او سيطرة مشتركة عن الشركات والمنشآت المستثمر فيها طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- مراجعة الشروط الرئيسية للاتفاقات التعاقدية:

تقوم الإدارة بمراجعة افتراضاتها وتقديراتها الحكمية بما في ذلك ما استخدمته منها في الحكم على مدى تمتع الشركة بالسيطرة المطلقة أو المشتركة أو النفوذ المؤثر على الشركات المستثمر بها كلما وقع حدث جوهري أو تعديل مؤثر بالشروط الواردة باتفاقاتها التعاقدية.

٢/١/٣ الإفتراضات والتقدير غير المؤكدة:

فيما يلي الإفتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير، والتي تحمل مخاطر هامة قد تسبب تعديلات جوهرية على القيم المدرجة للأصول والإلتزامات خلال الفترة المالية القادمة. تعتمد الشركة في افتراضاتها وتقديراتها على المعايير المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة تغيرات السوق أو الظروف الناشئة التي تكون خارجة عن سيطرة الشركة. يتم عكس هذه التغييرات في الافتراضات عند حدوثها.

- الإلتزامات المحتملة والمخصصات:

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التي قد ينشأ عنها التزام على الشركة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، وتستخدم الإدارة في ذلك تقديرات وافتراضات أساسية للحكم على مدى تحقق شروط الإلتزام في القوائم المالية ويتضمن ذلك تحليل المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأحداث الماضية تؤدي إلى نشأة التزام حالي على الشركة وبناء توقعات مستقبلية بشأن التدفقات النقدية التي من المرجح تكبدها لتسوية ذلك الإلتزام وتوقيتها بالإضافة إلى اختيار الطريقة التي تُمكن الإدارة من قياس قيمة الإلتزام بدرجة يعتمد عليها.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

تقوم الشركة بتقييم انخفاض قيمة أصولها المالية بناءً على نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم الشركة بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة مالية لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الإقرار المبدئي بالأصول المالية. تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع لأدواتها المالية.

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيفية تأثير هذه المحركات على بعضها البعض. الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقترض، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتحسينات الائتمانية المتكاملة. تمثل احتمالية التعثر مدخلا رئيسيا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد على مدار فترة زمنية محددة، ويشمل إحتسابها البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات بالظروف المستقبلية.

- الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة :

يتم تقييم العقارات المصنفة كأصول ثابتة للانخفاض في القيمة عند وجود ما يشير إلى تعرض هذه الأصول لخسارة انخفاض في القيمة يتم إجراء مراجعة للانخفاض في القيمة من خلال تحديد المبلغ القابل للاسترداد الذي يأخذ في الإعتبار القيمة العادلة للعقار قيد النظر.

يتم مقارنة القيمة العادلة بالمبالغ المدرجة لتقييم أي انخفاض محتمل في القيمة – إن وجدت-.

- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة:

تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة في نهاية كل سنة مالية. قررت الإدارة بأن توقعات الفترة الحالية لا تختلف عن التقديرات السابقة بالاستناد إلى مراجعتها.

- قياس القيمة العادلة:

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الإلتزام ستحدث أما

أ. في السوق الأساسي للأصل أو الإلتزام أو

ب. في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الإلتزام

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الإعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يجرى تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجرى الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة في فئات تسلسل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- أ. **المستوى الأول:** هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.
 - ب. **المستوى الثاني:** أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - ج. **المستوى الثالث:** أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله غير ملحوظة. إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقياس بأكمله.
- تعترف الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

٢/٣ التغيير في السياسات المحاسبية:

ويتمثل في تغيير المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفي إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعي للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابي على مدى تعبير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار ذلك التغيير في السياسات بأثر رجعي وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

٣/٣ عملة العرض والقياس:

تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة القياس وعملة التعامل للشركة.

٤/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

تمسك الشركة حساباتها بالدولار الأمريكي ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المستقلة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المستقلة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

بصورة استثنائية وافق مجلس الوزراء المصري على التعامل مع القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف من خلال وضع خياراً إضافياً للفقرة رقم (٢٨) من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) " آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية " والتي تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق بحيث يسمح المعيار على الاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة عن ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية القائمة في نهاية السنة المالية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً للفقرة رقم (٩) من ملحوظة تعديل المعيار، كما اتاحت الفقرة رقم (١٠) من التعديل على إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية، والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً للفقرة رقم (٩) من هذا الملحق في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نهاية السنة المالية لتطبيق المعالجة الخاصة الواردة بهذا الملحق.

٥/٣ الأصول الثابتة والإهلاك:

١/٥/٣ الاعتراف والقياس الأولي:

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك وأي إضمحلال في قيمتها. وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

٢/٥/٣ التكاليف اللاحقة على الأقتناء:

يتم رسملة النفقات اللاحقة على الأقتناء على الأصل فقط إذا كان من المتوقع أن ينشأ عنها تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية وزيادة المزايا الاقتصادية المستقبلية للأصول ويتم إثبات جميع النفقات الأخرى بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة كمصروف عن تكبدها، كذلك يتم تحميل تكاليف الصيانة والأصلاح في قائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية التي حدثت فيها.

٣/٥/٣ الإهلاك:

يتم إهلاك قيمة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك - والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصوما منها قيمتها التخريدية - وفقا لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر. لا يتم إهلاك الأراضي - ان وجدت.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والاعمار الإنتاجية وطريقة الإهلاك للأصول في تاريخ القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار انه يتم المحاسبة عن تأثير أى تغيرات في تلك التقديرات على أساس مستقبلي. يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر عند استبعاده أو في حالة عدم توقع ايه منافع اقتصادية مستقبلية منه من الاستخدام. يتم ادراج الأرباح او الخسائر الناتجة من استبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر في قائمة الأرباح او الخسائر المستقلة، ويتم تحديدها على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للبند.

وفيما يلي بيانا بالأعمار الإنتاجية المقدره لكل نوع من الأصول.

وفيما يلي بيان الاعمار الإنتاجية المقدره:

| الأصل | العمر الإنتاجي المقدر (سنة) |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| مبانى | ٥٠ |
| وسائل نقل وانتقال | ٥ |
| أثاث ومعدات مكاتب | ١٦،٦٦-٢ |
| تجديدات وتجهيزات فى أماكن مستأجرة | ١٠ |

٤/٥/٣ الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة:

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الأرباح أو الخسائر ببند (إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى).

٦/٣ عقود التأجير:

تحديد ما إذا كان الترتيب (العقد) يحتوى على عقد تأجير أم لا:

فى البداية يتم تقييم الترتيب ما إذا كان الترتيب هو (أو يحتوى على) عقد إيجار، ويتم فصل المدفوعات والمقابل الآخر التى تتعلق بعقد الإيجار وتلك التى تتعلق بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية. وفى حالة ما إذا كان من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوق بها، عندها يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوى القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء الدفعات ويتم الاعتراف بتكلفة تمويل محتسبة على الالتزام باستخدام معدل الإقتراض الإضافى للمجموعة.

الأصول المؤجرة:

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التى تحول إلى درجة كبيرة إلى الشركة كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلى. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئياً بمبلغ يساوى القيمة العادلة للقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئى، يتم احتساب الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

وفقاً للإعفاء الوارد بالمعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٩ عقود الإيجار، لا يتم الاعتراف فى قائمة المركز المالى بالأصول المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التى لا تتجاوز مدتها ١٢ شهر أو عقود إيجار لأصول صغيرة القيمة.

مدفوعات التأجير:

يتم إثبات الفرق بين المدفوعات التى تتم بموجب عقود الإيجار وبين قيمة التخفيض فى التزامات عقود الإيجار (والمدرجة بالقيمة الحالية) ضمن مصروفات التمويل وذلك خلال فترة الإيجار للوصول إلى معدل فائدة دورى ثابت على الرصيد المتبقى من الالتزام.

كما يتم إثبات المدفوعات التى تتم بموجب عقود الإيجار التى لا تتجاوز مدتها ١٢ شهر أو عقود إيجار لأصول صغيرة القيمة، فى الأرباح او الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز التأجير المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار.

دفاتر المؤجر:

- يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته في تاريخ نشأة عقد التأجير بناءً - على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد، ويتم إعادة النظر في التصنيف فقط إذا كان هناك تعديل في عقد التأجير، ويتم التصنيف كما يلي :

أ. على أنه عقد تأجير تمويلي إذا كان يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وفي تاريخ بداية عقد التأجير، يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحقق بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوٍ لصافي الإستثمار في عقد التأجير.

ب. على أنه عقد تأجير تشغيلي إذا كان لا يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبير عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

عقود تأجير تمويلي (عمليات البيع وإعادة الإستثمار):

إذا قامت المنشأة (البائع المستاجر) بتحويل أصل لمنشأة أخرى (المشترى المؤجر) وإعادة إستثمار هذا الأصل مرة أخرى يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على ان عملية بيع لهذا الأصل ام لا.

في حالة أن تحويل الأصل ليست عملية بيع :

يجب على البائع المستاجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل.

٧/٣ الإستثمارات في شركات تابعة:

يتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة في القوائم المالية المستقلة للشركة باستخدام طريقة التكلفة بحيث يتم اثبات الإستثمارات في شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الإضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الإضمحلال لكل إستثمار على حدة ويتم اثباته في قائمة الأرباح أو الخسائر. الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة عندما يتحقق للمستثمر جميع ما يلي:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
 - التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر به.
 - القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها.
- على الشركة إعادة تقييم السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لوحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثالثة المذكورين بعالية.

٨/٣ الإستثمارات في شركات شقيقة:

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع الشركة بتأثير جوهرى عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة. هذا ويتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة الا إذا تم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن إستثمارتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (٤٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الإستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإسترادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة.

٩/٣ الإضمحلال في قيمة الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية او كلما استدعى الأمر ذلك، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية والأصول غير الملموسة للشركة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة اصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد.
- القيمة الإسترادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الإستخدامية ايهما أكبر، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال فى الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة.
- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الإضمحلال إلى المدى الذى لا يتعدى القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافى بعد الإهلاك والإستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى الفترات المالية السابقة.

١٠/٣ الأدوات المالية:

أ. الأصول المالية:

يتم تصنيف الأصول والالتزامات المالية إلى فئات القياس التالية:

- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- الأصول والالتزامات المالية سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

يعتمد التصنيف على نموذج أعمال الشركة لإدارة تلك الأصول المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية. بالنسبة للأصول التى يتم قياسها بالقيمة العادلة، سيتم تسجيل الأرباح والخسائر إما فى قائمة الأرباح أو الخسائر أو فى الدخل الشامل الأخر. بالنسبة للإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة، سيتم ذلك على ما إذا كانت الشركة قد قامت باختيار غير قابل للإلغاء فى وقت الاعتراف الأولى للمحاسبة عن الإستثمار فى حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف إستثماراتها عندما فقط عندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول.

ب. الاعتراف والاستبعاد

الطريقة المعتادة لشراء وبيع الأصول المالية، فى تاريخ التبادل التجارى، وهو التاريخ الذى تكون فيه الشركة ملتزمة بشراء أو بيع الأصل المالى. يتم بإستبعاد الأصل المالى عند إنتضاء الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو يتم بتحويل تلك الحقوق فى معاملة يكون فيها قد تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى بشكل جوهري.

ج. القياس

عند الاعتراف المبدئى، تقيس الشركة الأصل المالى بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، فى حالة الأصل المالى غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالى. يتم إدراج تكاليف المعاملات للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كمصروف فى قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم اعتبار الأصول المالية المتضمنة مشتقات ضمنية بكاملها عند تحديد ما إذا كانا تدفقاتها النقدية هى فقط دفع أصل المبلغ والفائدة.

د. أدوات الدين

يعتمد القياس اللاحق لأدوات الدين على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل وخصائص التدفق النقدى للأصل. وهناك ثلاث فئات قياس تقوم الشركة بتصنيف أدوات الدين من خلالها:

- **التكلفة المستهلكة:** يتم قياس الأصول المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالتكلفة المستهلكة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية فى إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلى. يتم الاعتراف بأى ارباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الإستثمارات مباشرة فى قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم تبويبها فى بند إيرادات اخرى / مصروفات أخرى. ويتم عرض خسائر انخفاض القيمة كبند منفصل فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

- **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:** يتم قياس الأصول المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأيضاً بغرض بيع الأصول المالية، حيث تمثل التدفقات النقدية للأصول فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. يتم أخذ التغيرات فى القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الأخر، باستثناء إثبات أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، التى يتم الاعتراف بها فى قائمة الأرباح أو الخسائر. عندما يتم استبعاد الأصل المالى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الأخر من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بها فى بند إيرادات / مصروفات أخرى. يتم إدراج أى إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية فى إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلى، ويتم عرض مصروفات اضمحلال القيمة كبند منفصل فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

- **القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:** الأصول التي لا تستوفى معايير التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم الإقرار بأرباح أو خسائر الإستثمار في أدوات الدين الذي يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الأرباح أو الخسائر ويتم عرضها بالصافي ضمن بند إيرادات / مصروفات أخرى في الفترة التي نشأت فيها.

٥. أدوات حقوق الملكية:

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة في الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيفه لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بعد استبعاد الإستثمار. ويستمر الإقرار بتوزيعات الأرباح من هذه الإستثمارات في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات.

يتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند إيرادات / مصروفات أخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الإقرار بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

١١/٣ الإضمحلال:

أ- الأصول المالية

الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد:

- يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الإضمحلال للإقرار وقياس مخصص خسارة مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أو التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو من مبلغ إيجار مستحق التحصيل، أو من أصل عقد مع عميل أو من ارتباط بقرض، ومن عقد ضمان مالي، والتي تنطبق عليها متطلبات الإضمحلال في القيمة.

- يتم قياس الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر:

أ. أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها لمخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير.

ب. أدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الإقرار الأولى.

- دائماً ما يتم قياس خسائر العملاء التجاريين والأصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمرها.

- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الإقرار المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

- تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفترة أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسبيل الضمان (إن وجد)؛ أو

- الأصل المالي طبقاً لشروط السداد وطبيعة كل قطاع للعملاء على حدا وفي ضوء دراسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تعدها الشركة.

- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الإستثمار".

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا هي جزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال فتره ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرًا).
- الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أى الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها). يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة انتمانيًا:

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر قد انخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الأصل المالي "اضمحلال انتمانيًا"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى اضمحلال الأصول المالية انتمانيًا البيانات القابلة للرصد:

صعوبة مالية كبيرة للمقرض أو المصدر.

انتهاك العقد مثل الإخفاق أو يكون متأخر السداد لفترة أكبر من ١٢٠ يوم وإعادة الهيكلة الخاصة بقرض أو سلفة بواسطة الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقة أو بأخرى، ومن المحتمل أن يدخل المقرض في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالي أخرى، أو اختفاء سوق نشط للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمه المركز المالي:

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من اجمالي مبلغ القيمة الدفترية للأصول. بالنسبة للأوراق المالية في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تحميل مخصص الخسارة على الأرباح أو الخسائر ويتم الإقرار به في الدخل الشامل الأخر.

إعدام الدين:

يتم شطب اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أى استرداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الالتزام من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

١٢/٣ رأس المال:

أ. الأسهم العادية:

يتم إثبات التكاليف المباشرة المتعلقة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الأكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية.

ب. إعادة شراء وإعادة إصدار أسهم رأس المال:

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الإقرار بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والمتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء، يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها كتخفيض لحقوق الملكية.

عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الإقرار بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة ضمن الاحتياطيات.

ج. توزيعات الأرباح:

يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع بقرار من الجمعية العامة للشركة.

١٣/٣ المخصصات:

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لآحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها. وتمثل القيمة التي يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تنزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هدم الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة.

١٤/٣ الإيراد:

أ- توزيعات من الشركات المستثمر فيها:

يتم الإعتراف بإيراد التوزيعات بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل تلك التوزيعات.

ب- أرباح بيع الإستثمارات:

يتم الإعتراف بأرباح بيع الإستثمارات المالية فور ورود ما يفيد نقل ملكيتها إلى المشتري وذلك على أساس الفرق بين سعر البيع وقيمتها الدفترية في تاريخ البيع.

ج- إيرادات التأجير

تسجل إيرادات التأجير على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

د- اتعاب الإدارة وخدمات الدعم الفني

يتم إثبات اتعاب الإدارة وخدمات الدعم الفني على مدار زمني وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات التابعة والشقيقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة، إلى المدى الذي تعتبر فيه الشركة قد قامت بتأديه الخدمات طبقاً للعقود ويمكن قياس الأيراد وأجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للشركة ونسبة إتمام المعاملات بشكل دقيق.

هـ- إيرادات الفوائد:

يتم الإعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الأرباح او الخسائر المستقلة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

١٥/٣ تكلفة الاقتراض:

تثبت القروض او لا بالقيمه العادله ناقصا تكلفه الحصول على القروض ولاحقاً بالتكلفة المستهلكة، يتم تحميل قائمه الأرباح او الخسائر المستقلة بالفرق بين المتحصلات ناقصا تكلفه الحصول على القرض وبين قيمه التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة القرض باستخدام طريقه معدل الفائدة الفعلية. تصنف القروض على أنها قصيرة الاجل الا إذا كان للشركه حقوق غير مشروطه لتأجيل تسويه الالتزامات على الاقل ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المستقلة. هذا وتشمل تكاليف الاقتراض فروق العملة التي تنشأ من الاقتراض بالعملة الاجنبية إلى المدى الذي تعتبر به تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد. وتتضمن تلك الأرباح او الخسائر التي تعتبر تعديلاً لتكلفة الفوائد فروق أسعار الفوائد فيما بين تكلفة الاقتراض بعملة التعامل والاقتراض بالعملات الاجنبية. قد يتم الإستثمار المؤقت لاقتراض بعينه لحين إنفاقه على أصول مؤهلة للرسمله، وفي مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الإستثمار الموقا لذلك الاقتراض من تكاليف الاقتراض ضمن تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسمله. ويتم الإعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى في قائمة الأرباح او الخسائر المستقلة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

١٦/٣ نظام التأمينات والمعاشات:

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية، يساهم العاملين والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بقائمة الأرباح او الخسائر وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٧/٣ نصيب السهم الأساسي في الأرباح:

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهماتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية.

١٨/٣ الإحتياطي القانوني:

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم استقطاع نسبة ٥٪ من صافي الأرباح السنوية لتكوين احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع. ويتم التوقف عن تجنيب هذه المبالغ متى بلغ رصيد الإحتياطي القانوني قدرأ يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ومتى إنخفض رصيد الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الإقتطاع مرة أخرى.

١٩/٣ حصة العاملين في الأرباح:

يحق للعاملين حصة في الأرباح تعادل نسبة ١٠% مما يتقرر توزيعه نقدا وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الإعترا ف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لان توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمي الشركة فلا يتم الإعترا ف بالالتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة.

٢٠/٣ قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باستخدام الطريقة غير المباشرة

٢١/٣ مصادر استنباط القيمة العادلة:

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أعلاه من الادارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للاصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لم يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات وافتراضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية المستقلة مع تعديلها كلما كان ذلك ضروريا بما يتوافق مع الاحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملاتها مع الغير.

٢٢/٣ فروق العملة المحملة على قائمة الدخل الشامل:

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمتمثلة في إصدار الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ "أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، والذي يتناول المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الأثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الأختيارية الصادرة بهذا الملحق تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حالياً، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق، وهذه المعالجات كمايلي:

١. يمكن للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحركات سعر الصرف غير العادية باقتناء أصول ثابتة و/أو إستثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) و / أو أصول حق إنتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالنتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملات أجنبية، أن تقوم بالإعترا ف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة رصيد الألتزام القائم المتعلق بها في تاريخ تحريك سعر الصرف بإستخدام سعر الصرف في تاريخ تحريك سعر الصرف. ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة.
٢. إستثناء من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالإعترا ف بفروق العملة، يمكن للمنشأة التي تأثرت بنتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحريك سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالإعترا ف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية السنة المالية بإستخدام سعر الإقفال في ذات التاريخ مخصوماً منها أي فروق ترجمة عملة تم الإعترا ف بها ضمن تكلفة أصول وفقاً للفقرة السابقة. وذلك باعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحركات سعر صرف العملات الأجنبية غير الأعتيادية.

هذا وقد قررت إدارة الشركة تطبيق المعالجة المحاسبية رقم (٢) حيث بلغت فروق العملة المحملة على قائمة الدخل الشامل مبلغ ٢٠٢ ٩٥٩ دولار امريكي عن الفترة من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

٢٣/٣ إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

| المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير على القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|---|--|--|---|
| معايير المحاسبة المصرية رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة". | ١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٩) " عقود التأجير". | لا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة. | تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعساده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولى بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. |
| ٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات ٢٢(أ) و٨٠(ج) و٨٠(د) إلى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. | لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعايير المحاسبة المصرية رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة. | | تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولى بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة. |
| | قد تختار الشركة أن تقيس بنود النباتات المثمرة بقيمته العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة. | | |

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية "شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي

| معايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير على القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|---|--|---|---|
| معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الإستثمار العقاري" | <p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للإستثمارات العقارية.</p> <p>٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير " | لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة. | تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. |
| معايير المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التقريب عن وتقييم الموارد التعدينية" | <p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق لأصول التقريب والتقييم.</p> <p>٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التقريب والتقييم، على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتممين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تبويب الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣.</p> | لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة. | تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافة إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مره. |
| معايير المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" | تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) - (ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"). | لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة. | تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة. |

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية "شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي

| المعايير التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير المحتمل على القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|---|--|---|---|
| معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين" | ١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغى معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري". | تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المستقلة من تطبيق هذا المعيار. | يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤</u> ، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة. |
| معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الإستثمار العقاري" | تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الإستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للإستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغير <u>أو</u> من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر <u>لمرة واحدة</u> في عمر الأصل أو الإستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (٣٥ب) من المعيار. | لا يوجد تأثير محتمل حيث لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول | يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤</u> ، <u>ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولى بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. |
| معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القوائم المالية المستقلة" | تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة <u>خيار استخدام طريقة حقوق الملكية</u> كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الإستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة | تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة، وتقييم الأثر | تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ <u>في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤</u> ، <u>ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي</u> ، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي |

| المعايير التي تم إعادة إصدارها | ملخص لأهم التعديلات | التأثير المحتمل على القوائم المالية | تاريخ التطبيق |
|---|--|--|---|
| | وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة. | المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك الطريقة. | تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة. |
| معيار المحاسبية المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" | تم إعادة إصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للإستبدال. | تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار. | تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الإعراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولى. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الإعراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - المتراكمة في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولى. |
| التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية" | شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولى والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة. | لا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة. | يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر. |

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية "شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي

٤. إستثمارات في شركات تابعة:

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | نسبة الملكية | عدد الأسهم / الحصص | إسم الشركة |
|------------------|--------------|-----------------------|---|
| ٤ ٦١٦ ٠٥٧ | %٤٨,٥٩ | ٦ ٩٩١ ١٤٤ | جولدن تكس للأصواف |
| ٣٦٦ ٨١١ | %٥٢,٣٢ | ١٧٤ ٤٠٠ | شركة وايت هيد للغزل |
| ٤٠ ٤٤٥ | %٥٩ | ٢٩ ٥٠٠ | شركة مصر البرتغال لتجارة وتسويق الملابس الجاهزة |
| ٣٩ ٧٧٧ | %٦٠ | | شركة إي بي جارمنتس - البرتغالية |
| ١ | %٩٨,١٥ | ٤٥٢ ١٤٢ ٠٠٤ | مجموعة بيرد |
| ١ | %٩٩,٢ | ١١٩ ٠٤٠ | العرفة للإستثمار العقارى |
| ١ | %١٠٠ | ٥٠ | شركة إف سى تريدينج - مركز دى للسلع المتعددة |
| ٥ ٠٦٣ ٠٩٣ | | | |

* جارى استكمال إجراءات نقل ملكية الإستثمارات فى كل من شركة إف سى تريدينج - مركز دى للسلع المتعددة (FC TRADING) وشركة إي بي جارمنتس - البرتغالية (EP Garments).

٥. التعاملات مع الأطراف ذوى علاقة:

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | طبيعة التعامل | أ. مستحق من أطراف ذوى علاقة: |
|-------------------|---------------|---|
| ٤ ٦٢٨ ٢٣٥ | حسابات جارية | العرفة للإستثمار العقارى |
| ٢ ٧٩٦ ٤٣٣ | حسابات جارية | كونكريت فاشون جروب |
| ٢ ٥٩١ ٥٥٧ | حسابات جارية | مجموعة بيرد |
| ١ ٧٣٣ ٤٩٥ | حسابات جارية | جولدن تكس للأصواف |
| ١٤ ١٣٩ | حسابات جارية | شركة مصر البرتغال لتجارة وتسويق الملابس الجاهزة |
| ٤ ٩٧٦ | حسابات جارية | شركة إي بي جارمنتس - البرتغالية |
| ٩١ | حسابات جارية | شركة وايت هيد للغزل |
| ١١ ٧٦٨ ٩٢٦ | | |
| ١٢٥ ٥٠٦ | حسابات جارية | ب. مستحق لأطراف ذوى علاقة: |
| ١٢٥ ٥٠٦ | | شركة إف سى تريدينج - مركز دى للسلع المتعددة |

٦. مدينون وأرصدة مدينة أخرى:

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | خطاب ضمان |
|---------------|-----------|
| ١٢٥ ٠٠٠ | |
| ١٢٥ ٠٠٠ | |

٧. نقدية بالخرينة ولدى البنوك:

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | نقدية بالخرينة بنوك - حسابات جارية |
|---------------|---------------------------------------|
| ٧٦ ١١٣ | |
| ١ ٠٠٠ | |
| ٧٧ ١١٣ | |

شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية "شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤
المبالغ مدرجة بالدولار الأمريكي

٨. رأس المال المدفوع:

حدد رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ دولار أمريكي، وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ دولار أمريكي ويبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ دولار أمريكي موزعاً على ٤٧٠ ٢٥٠ ٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٣,٦ سنت أمريكي، ويتمثل هيكل المساهمين في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ فيما يلي:

| الاسم | الجنسية | نسبة المساهمة | عدد الأسهم | رأس المال المدفوع |
|-----------------------------|---------|---------------|-------------|-------------------|
| شيرين أحمد عبد المقصود عرفة | مصر | ١٤,١٦% | ٦٦ ٥٧٦ ٣٢١ | ٢ ٣٩٦ ٧٤٨ |
| ملك علاء أحمد عرفة | مصر | ٩,٤٣% | ٤٤ ٣٤١ ١١١ | ١ ٥٩٦ ٢٨٠ |
| شمس علاء أحمد عرفة | مصر | ٩,٤٣% | ٤٤ ٣٤١ ١١١ | ١ ٥٩٦ ٢٨٠ |
| سماء عبد الجواد محمد رجب | مصر | ١٦,٤٧% | ٧٧ ٤٣٦ ٥٤١ | ٢ ٧٨٧ ٧١٥ |
| أشرف أحمد عبد المقصود عرفة | مصر | ١١,٨٩% | ٥٥ ٩٤٩ ٢٢٤ | ٢ ٠١٤ ١٧٢ |
| مساهمون آخرون | | ٣٨,٦٢% | ١٨١ ٦٠٥ ٦٩٢ | ٦ ٥٣٧ ٨٠٥ |
| | | ١٠٠% | ٤٧٠ ٢٥٠ ٠٠٠ | ١٦ ٩٢٩ ٠٠٠ |

وهذه الأسهم عبارة عن ناتج تقييم شركة العرفة للإستثمارات والإستشارات (ش.م.م) والتي تم تقييمها بموجب تقرير اللجنة المشكلة بقرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠١٩ للتحقق من صحة التقدير المبدئي للحصص العينية محل التقييم لشركة العرفة للإستثمارات والإستشارات (ش.م.م) في ٣١ يناير ٢٠٢٣، والتي تبلغ ١٥٧ ٧٢٠ ٥٠ دولار أمريكي تتمثل في حقوق مساهمي الشركة القاسمة (شركة العرفة للإستثمارات والإستشارات - ش.م.م) في ٣١ يناير ٢٠٢٣، تبلغ ٨٧٠ ٩٨١ ٣٢ دولار أمريكي، وصافى حقوق مساهمي الشركة المنقسمة (شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية "شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة") في ٣١ يناير ٢٠٢٣، تبلغ ١٧ ١٧٥ ٨٥٢ دولار أمريكي. وتم تجنيب إحتياطي قانوني بمبلغ ٢٤٦ ٨٥٢ دولار أمريكي يمثل الفارق بين رأس المال المصدر وحقوق المساهمين، لا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين.

٩. دائنون وأرصدة دائنة أخرى:

| ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | |
|---------------|---------------|
| ٣ ٨٨٧ | مصرفات مستحقة |
| ٤٦٧ | مصلحة الضرائب |
| ٤ ٣٥٤ | |

١٠. مصرفات إدارية وعمومية:

| الفترة من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | |
|---|--------------|
| ٦٥ ٤٩٨ | مصرفات تأسيس |
| ٥ ٦١٨ | أتعاب مهنية |
| ٣ ٥٢٠ | إيجار |
| ٦٥ | مصرفات بنكية |
| ٣ ٦٩٩ | أخرى |
| ٧٨ ٤٠٠ | |

١١. نصيب السهم في الخسارة:

| الفترة من بدء التأسيس حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٤ | |
|---|---------------------------------|
| (٦٨ ٦٢١) | صافى خسارة الفترة |
| (٦٨ ٦٢١) | النصيب الأساسي للسهم في الخسارة |
| ٤٧٠ ٢٥٠ ٠٠٠ | عدد الأسهم |
| (٠,٠٠٠١٥) | نصيب السهم في الخسارة |

١٢. الموقف الضريبي:

تأسست شركة جيتكس للإستثمارات التجارية والصناعية (شركة مساهمة مصرية بنظام المنطقة الحرة العامة) في أول يناير ٢٠٢٤، ولم يتم فحص دفاتر الشركة من قبل مصلحة الضرائب وذلك بالنسبة للضريبة العقارية والضريبة على المرتبات ومافى حكمها وضريبة الخصم والتحصيل.